الفصل الأول

الأقليات، والأقليات الإسلامية ، ما هي ؟

الفصل الأول

الأقليات الإسلامية ، ما هي ؟

مـــدخل

يعاني العالم اليوم من مشاكل عديدة وحادة تهدد كيانه وتعصف باستقراره وأمنه، لعل على قمة هذه المشكلات مسألة الأقليات والتمييز العنصري والنزاع الديني والعرقي في دول كثيرة من العالم [١] ، وسوء العلاقة الحالية بين الشرق والغرب التي أعقبت تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر (٢٠٠١م) بالولايات المتحدة، الأمر الذي أدى بدوره إلى تفاقم الصراع ونشوء بؤر توتر كثيرة كان سببها سوء علاقة الأغلبية بالأقلية، والصورة السلبية التي يأخذها الغرب عن الإسلام، إذ لا تنشأ مشكلة الأقليات إلا عندما تكون هناك مشكلة أغلبية [٢] ، وبالتالي لم تعد مسألة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية من الأمور التي تندرج - فقط - ضمن الاختصاص الداخلي للدول فرادى، حيث أضحى المجتمع الدولي طرفاً فاعلاً في كل ما يتعلق بهذه القضية، وأصبح يقف إزاءها على قدم المساواة مع الدول التي تنتهك فيها هذه الحقوق على مجموعات بشرية أقلية كانت أم أغلبية.

فالثـــابت أن الأنظمة الحاكمة سواء أكانت جمهورية أم ملكية تسعى إلى أن يسود نظامها الاستقـــرار لضمان استمراريتها في الحكم والسيادة [٣] . وتؤكد المنظومة السياسية قاعدة مهمة مؤداها أنه لا يسود حكم، أو نظام سلطوي دون استقرار، ولتحقيق هذا الهدف كان المطلب هو الحل السريع من جانب الأغلبية، فمنح الأقلية حقوقها السياسية والاجتماعية والاقتصادية أساس عملية الاستقرار السياسي داخل المجتمعات ، إذ أصبحت قضايا ومشكلات الأقليات نقطة ارتكاز لصناع القرار السياسي يستندون إلى نتائجها في الصراع الخفي بين الطوائف داخل المجتمع الواحد أو بين عدة مجتمعات .

وفي هذا الصدد يلاحظ أن العالم اليوم يواجه في هذه الحقبة من القرن الحادي والعشرين وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، وانفكاك القبضة الشيوعية عن أوربا

الشرقية، وتداعيات التفجيرات الأمريكية الأخيرة، وانكفاء ثورة التطلعات والآمال التي تعصف الآن بمناطق كثيرة من العالم تحديات عديدة تركز كلها على الإسلام والمسلمين أقليات وأغلبيات في محاولات جادة نحو معاقبة العالم والمسلمين خاصة لما قام به " أسامة ابن لادن " وتنظيم القاعدة في واشنطن ونيويورك (٢٠٠١م) [٤] .

فالمجتمعات المجزأة إلى أقليات هي في واقع الحال جماعات فاقدة لحريتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في كثير من الأحيان،وهى دائماً ما تكون في وضع حرج وقلق، فهي ليست متمتعة بكافة الحقوق التي تتمتع بها الأكثرية،وخاصة عندما تكون لهذه الأقلية عقيدة أو أيديولوجية تخالف عقيدة أو أيديولوجية مجتمع الأكثرية [٥] .

كما يلاحظ أن مجرد الحديث عن أقلية من الأقليات (دينية – عرقية – لغوية) ، فإن المسألة سوف تبدو ثانوية أو فرعية على أساس أن الأقلية جزء صغير من سكان الدولة، إذ يبدو أن في هذه الكلمة (الأقلية) يتبلور مفهوم كامل للجماعة، وأن تحديد الأقلية يعنى الوصول لمفهوم الأغلبية، إذ أن استقرار الأقليات هو استقرار للمجتمع ككل، فمنذ مطلع التسعينيات من القرن العشرين والعالم يشهد العديد من الصراعات المسلحة، معظمها – إن لم يكن أغلبها – صراعات عرقية، إثنية، ملل، أعراق، أقليات[٦] ظهرت بشكل واضح بسقوط الاتحاد السوفيتي والمنظومة الشيوعية وسقوط حائط برلين وتفكك الاتحاد اليوغوسلافي ، كما يمثل الصراع في العالم الآن – بعد أحداث سبتمبر – في منطقة البلقان والقفقاس وشبه القارة الهندية الحالة الدرامية والمعبرة أو التي تتسم بها هذه الحقبة التاريخية الهامة في ظل نظام القطب الواحد، ومن هنا أصبحت يقظة الأقليات في أوربا في الجزء الأخير من القرن العشرين بصفة أساسية نهضة ثقافية وتحولاً من مشاعر الإحساس بالنقص إلى الاعتزاز بذاتيتها وهويتها الإسلامية ، أما في حالة كبت التمايز الثقافي، فإن الأقلية تتجه إلى الرغبة في الانفصال عن الأغلبية [٧] .

ويتناول هذا الفصل محورين مهمين هما :

المحور الأول: طبيعة مشكلات الأقليات وموقف الأكثرية منها.

المحور الثاني: تصنيف الأقليات الإسلامية في الفكر المعاصر .

أولاً: طبيعة مشكلة الأقليات في العالم اليوم

استقبل الفكر السياسي الحديث، أو النظام العالمي الجديد في مطلع التسعينيات من القرن العشرين صحوة الأقليات " ورغم أن الشكل الدرامي لهذه الصحوة يتجلى منذ عشر سنوات تقريبا في كل من الاتحاد السوفيتي السابق ومنطقة البلقان وشبه القارة الهندية [٨] إلا أن اهتمام الباحثين بهذه النوعية من الدراسات كان مشوباً بالحساسية المفرطة من ناحيتين ، سواء للباحث داخل مجتمع الأقلية ، أو الذي ينتمي إلى المجموعة الأكبر أو مجتمع الأغلبية ، حيث إن مثل هذه القضايا مشوبة بالحذر عند تناولها، فمن استقراء التاريخ يتضح أن عوامل الصراع من فتن واضطرابات واضطهاد وعصبيات ونعرات، عوامل ليست جديدة على المجتمع المعاصر وليست ثابتة في الوقت ذاته، بل هي قديمة قدم المجتمع الإنساني نفسه، حيث نشبت حروب عديدة اتخذت عبر التاريخ ألواناً مختلفة من التعصب (القبلي ، والطائفي ، والديني ، والمهني ، والسياسي) ، ولكن عند مقارنتها بالصراع الحالي بعد التفجيرات الأخيرة بالولايات المتحدة قد لا يساوى شيئا [٩] .

فمشكلة الأقليات ليست عابرة، ولكنها بمجرد أن يدور الحديث حولها تتحول إلى محرمات ومحظورات يمنع تناول قضاياها ومشكلاتها أو الحديث عنها، وبالتالي فقد كبتت في اللاشعور القومي كي لا تخرج إلى الوعي، إلا من خلال مرآة أخرى ليست لها علاقة مباشرة بالتمايز الفكري والثقافي، وهذه المرآة هي الصراع السياسي الذي صاحب ما يعرف بالنظام العالمي الجديد [١٠] .

كما تلعب الأغلبية أكثر من دور في هذا الشأن حتى تتميز عن الأقلية داخل الدولة القومية الواحدة وذلك لإيجاد نوع من التفرقة العنصرية بينها وبين غيرها، ففي كل مجتمع تقريباً قيم تجنح إلى التقليل من قدر بعض الفئات الاجتماعية (دينية، عرقية، لغوية) حتى المجتمعات التي تعتنق وتنادى بالمساواة والحرية والإخاء وحقوق الإنسان، تكون لها استراتيجيتها في التعامل مع حقوق الأقليات على أرضها بعكس القوانين والنصوص التي ترددها، أو التي تضمها دساتيرها.

كما لعبت القوميات دوراً مهماً في تاريخ الإنسانية وكانت طرفاً مباشراً في معظم الصراعات التي عرفتها البشرية في العشر سنوات الأخيرة، وقد تصل درجة الإيمان بالقومية والاعتزاز بها إلى مرتبة التمايز العنصري [١١] .

فالهجرة من بلاد الإسلام إلى أوروبا وأمريكا منذ مطلع القرن العشرين، كانت أهدافها دنيوية، وقليل منها كان بسبب الاضطهاد من الحكومات الثورية والأحكام الاستبدادية.

وعلى كل حال، فالهجرة – كما يشير إلى ذلك الشيخ عبد العزيز بن باز مفتي المملكة العربية السعودية – إما أن تكون واجبة كالفرار بالدين من البلد الذي يضطهد فيه المسلم، فيفر إلى بلد آخر يأمن فيه على نفسه، ودينه، وإما أن تكون مستحبة كالهجرة لطلب العلم الشرعي، ونصرة الدين، وإما أن تكون مباحة وهي الهجرة لطلب الدنيا، والسفر من أجل الرزق، وإما أن تكون حراماً إذا كانت إلى بلد لا يستطيع فيها المسلم أن يقيم شرع الله، وإما أن تكون ردة وكفراً إذا التحق المسلم بالكفار وترك دينه وعقيدته، وباع دينه بالدنيا. ولا شك أنه يوجد من المسلمين في بلاد الغرب من هجرته واجبة، ومن هجرته مباحة، ومن هجرته إثم وحرام، ومن هجرته ردة وكفر.

وفي هذا الصدد تبرز مسألة الاضطهاد العنصري للأقليات الإسلامية في أمريكا وفرنسا وبريطانيا وألمانيا بصورة لم تكن متوقعة بعد أحداث سبتمبر (٢٠٠١ م) ، وبالتالي تأتي حساسية الموضوع ذاته – كما أشرنا إلى ذلك سابقاً – حيث أدت هذه الحساسية إلى قلة عدد الباحثين في شؤون وقضايا الأقليات بشكل عام، والأقليات الإسلامية خصوصاً .

لذلك كان من الصعوبة تعريف الأقلية ، وذلك لأسباب منها :

- إن الأقليات تختلف تبعاً لاختلاف المفاهيم التي تحكم إقصائها أو عزلتها وعلاقتها بالأغلبية التي تعيش معها في إطار مجتمع واحد، أو إطار يجمع عدداً من القوميات المختلفة.
- إن العلاقة بين الأكثرية والأقلية تتأثر بعدد من المتغيرات أهمها:

- اختلاف الوضع الذي توجد فيه أقلية واحدة ، عن الوضع الذي توجد فيه أقليات متعددة في مجتمع واحد، فبينما تواجه الأقلية الواحدة ضغوطاً من جانب الأكثرية ، يصبح المجتمع والذي يضم أقليات عديدة بعيداً عن ذلك،إذ عليه - فقط - مراقبة الصراع الدائر بين الأقليات المختلفة ، وقد تكون الأغلبية هي سبب الصراع القائم بين الأقليات في مجتمعها، عندما تحرم عليها ممارسة حقوقها أيًا كانت هذه الحقوق .

- اختلاف درجة الثقافة بين المفكرين والباحثين أدت إلى اضطراب تعريف الأقليات نظراً للعرق، أو السلالة، أو الديانة، حيث أدى الخلاف في تحديد المفهوم إلى إصابة المصطلح بالجمود وعدم المرونة لتقبل أية إضافات عليه .

- إن الاهتمام بتحليل التفاعل بين الأكثرية والأقلية يؤدى بالتبعية إلى مزيد من درجة الاهتمام بالآثار المختلفة لأنواع البنيان الاجتماعي كالهجرة والمجتمعات القائمة على التنافس بين الأقليات، أو بين الأقلية والأكثرية.
- قد تؤدى حداثة تناول موضوع الأقليات في مجال البحث العلمي إلى عدم الوقوف على وضع تعريف محدد له، أو الوصول به إلى مفهوم يتفق عليه معظم الباحثين حيث تميل بعض الأقليات إلى العزلة عن الأغلبية، إما لرغبتها في ذلك، أو للهجرة والعزلة الجبرية المفروضة عليها من جانب الأغلبية.
- اختلاط المفهوم الخاص بالأقليات بالعديد من المفاهيم الأخرى كالإثنية، والعرقية والطائفية، والعنصرية، الأمر الذي دفع ببعض الباحثين إلى الخلط بين الأقلية وبعض المفاهيم المقاربة له كالإثنية أو الطائفية.
- إن مشكلة الأقليات تعتبر بالدرجة الأولى هى مشكلة الأغلبية وبالتالي مشكلة المجتمع ذاته[١٢] ، فى الوقت الذى نجد أن بعض الأقليات فى العالم لا تكاد تحتفظ إلا بفكرة مشتتة عن تراثها المشترك [١٣] .

ومما سبق نستطيع القول : إنه إذا سلمنا بأن هناك جماعات صغيرة يصدق عليها وصف أقليات - وهذا واقع - حيث إن داخل الجماعة الكبرى جماعات صغيرة لها تقاليد وعادات متميزة نسبياً عن مجتمع الأكثرية، فإنه وفق القانون الدولي لا يجوز للدولة ذات الأغلبية أن تجبر الأقليات التي في داخل نسيجها بالتخلي عن عقيدتها

أو تقاليدها أو حتى هويتها ، حيث قد تنجح الأكثرية في امتصاص الأقلية التي تشاركها نسيجها القومي ، والعمل على منحها بعض حقوقها وتمايزها الثقافي، بحيث لا يؤثر ذلك على الأكثرية ، فالتجانس الثقافي والتوافق بين ثقافة الأغلبية والأقلية يساعدان على الاستقرار السياسي داخل المجتمع حيث تبدأ عادةً المشكلة الحقيقية بين الأقلية والأكثرية ، عندما يصبح لهذا التمايز الثقافي وجود سياسي مميز ، ورغبة الأقلية في أن تحظى بنصيب في عملية صنع القرار داخل المجتمع الذي تعيش فيه ، وقد تقوم الأقلية بتكوين تنظيم سياسي تعبر به عن موقفها إزاء بعض القضايا الاجتماعية أو السياسية في المجتمع ، عندئذ يحدث التصادم بين الجانبين ، ويعتبر الوضع السياسي والاجتماعي في منطقة البلقان وكشمير ودول الاتحاد السوفيتي السابق وأوربا وأمريكا الآن دليلا حيّا على هذا الوصف.

فوجود الأقليات داخل المجتمعات، ظاهرة طبيعية، إذ من غير الطبيعي أن يحظى مجتمع كامل بخصائص وتمايز ثقافي واحد، ولا يشذ عن هذه القاعدة مجموعة من الناس، ففي كل مجتمع توجد أقلية، أو أقليات، وقد تصبح هذه الظاهرة — الأقليات – ظاهرة مرضية إذا عجزت الأكثرية عن تلبية حاجات الأقلية، أو كانت مطالب الأقلية تتعارض مع وحدة الدولة كالاستقلال أو الانفصال عن الاتحاد ، ويشتركان معاً في اتحاد كونفدرالي واحد، وقد يسبق عملية المطالبة بالاستقلال والمطالبة بالمساواة ومزيد من الحقوق السياسية داخل المجتمع صراعات وأعمال عنف عديدة بين الأكثرية والأقلية (١٤) . وبالتالي فإن ظاهرة التمايز الثقافي كثيراً ما كانت تبقى أحياناً موضوع رفض وعدم الاعتراف بشرعية هذه الأقليات مع مجموعة من السكان تزيد نسبتها أو تنقص داخل الكيان السياسي للمجتمع سواء شاءت الدولة ذات الأكثرية أم أبت، والأقليات تمثل تبعاً لذلك ظاهرة اجتماعية أو بشرية (١٥) تبحث عن المساواة في الحقوق مع الأكثرية ومزيداً من الاستقلال نظراً لصعوبة التجانس الثقافي بين الفئتين(١٦) .

وعلى هذا فإن الإيمان بالدين — أي دين — لا يمكن أن يتأتى بالإكراه والضغط للإيمان به، حيث إن الإيمان بالشيء — أي شيء — يعني التصديق بالقلب، ويبلغ في الوقت ذاته مرتبة اليقين، فاليهود مثلا اتخذوا لأنفسهم ملكاً غريباً، عندما تحولوا إلى

"جيتو " يعكفون على ديانتهم، ولا يدعون لها، ولا يبشرون بها، بل لا يرغبون في نشرها بين الناس .

أما المسيحية ، فإن تاريخها مليء بالاضطهاد والإكراه لأهل المعتقدات الأخرى والأمثلة على ذلك عديدة منها ما قام به شارلمان (٧٤٢- ٨١٤) الذي فرض المسيحية على السكسونيين بحد السيف ، وفي بروسيا فرضت جماعة إخوان السيف المسيحية على الآخرين بالنار والسيف ، بينما في جنوب النرويج فقد ذبح الملك "أولاق ترايجفيسون" كل من رفض اعتناق المسيحية ، وفى روسيا فرض " فلاديمير" عام (٩٨٨ميلادية) المسيحية على كل الروس دون تمييز فى اللون أو الجنس، أو العقيدة التى كان يؤمن بها ، أما في الجبل الأسود فقد قام الأسقف الحاكم "دانيال بيتروفيتش" بذبح غير المسيحيين احتفالاً بعيد الميلاد عام (١٧٠٣م) وكانوا من المسلمين، وفى المجر أرغم الملك " شارل روبرت" غير المسيحيين على اعتناق المسيحية وخيرهم بين الإيمان بها أو الطرد خارج البلاد عام (١٣٤٠م) ، وفي أسبانيا وقبل الفتح الإسلامى لها كان المجمع السادس في (طليطلة) يحرم الإيمان بغير المذهب الكاثوليكي، ونفذ ملوك أسبانيا هذا القانون بالقوة حتى على المذاهب المسيحية الأخرى[١٧] .

كما أن صربيا بجانب ما قامت به من عنف واضطهاد ضد المسلمين في البلقان كانت تنفذ نصوصاً دينية وعقائدية من وجهه نظرها ، منذ أن كان الأتراك المسلمون حكاما لهذه المنطقة ، ونظراً لسماحة الإسلام مع غيره من الأديان التي كانت سائدة في هذه المنطقة آنذاك دخل المئات بل الآلاف في الإسلام دون عنف واضطهاد يدفعهم إلى اعتناق الإسلام بالقوة .

في الوقت الذي يعتقد اليهود أن ما يقومون به هو تنفيذ لوعد الله في القدس، وكذلك ما يقوم به الهندوس في الهند وكشمير، والصراع المسيحي - الإسلامي في الفلبين، وجنوب تايلاند وسرىلانكا ، وإثيوبيا وأريتريا ، وما تقوم به روسيا ذاتها في الشيشان قائم على أساس ديني ، إذ لا ترغب في أن يكون وسط دولها دولة إسلامية تطبق قوانين وشرائع تتمايز فيها عن الأغلبية المسيحية .

مفهوم الأقليات في الفكر الإنساني المعاصر :

تناولت العديد من الدراسات والبحوث مفهوم الأقلية من زوايا مختلفة، حيث إن لكل اتجاه ما يبرره، وإن كانت معظمها قد اتفقت على أن الأقلية هي الجماعة القليلة العدد أو الصغيرة داخل كيان الدولة السياسي، بغض النظر عن الوزن السياسي الذي تمثله داخل المجتمع.

ويطرح في البداية "صابر طعيمة" تعريفا سياسيا للأقلية ويقول : إن الأقلية "مصطلح سياسي جرى في العرف الدولي يقصد به مجموعة أو فئات من رعايا دولة من الـــدول تنتمي من حيث الجنس أو اللغة أو الدين إلى غير ما تنتمي إليه أغلبية رعاياها " [١٨]. أما سعد الدين إبراهيم فيقول : إن الأقليـــة " مجموعة بشرية تختلف عن الأغلبية في واحدة أو أكثر من المتغيرات التالية : الدين، أو اللغة، أو الثقافة أو السلالة" [١٩].

بينما يطرح "وليم قلادة" مفهوم الأقلية والأغلبية، على أنهما مختلطان ببعضهما البعض "فقد يفهم مصطلح الأقلية بمعنى سياسي أو اقتصادي ، فيقال : أحزاب الأقلية، أو الأقلية المستأثرة بالجزء الأكبر من الدخل القومي"[٢٠].

و "وليم قلادة " بمفهومه هذا يكون قد أوضح ما أشار إليه سابقه، إلا أنه زاد من التعريف تعقيدا ، فابتعد عن ماهيـــة الأقلية وأكـــد على الخلـــط بين المفهومين (الأقلية والأغلبية) وإن كان أضاف تميزا جديدا للمفهوم وهو العامل الاقتصادي، كأحد عوامل التمايز الثقافي بين الفئتين.

ويرى " لويس ويرث" أن الأقلية "جماعة من الناس تنفصل عن بقية أفراد المجتمع بصورة ما، نتيجة خصائص عضوية أو ثقافية تعيش في مجتمعها في ظل معاملة مختلفة غير متساوية مع بقية فئات المجتمع"[٢١]. ويقول لويس : إن الأقلية لا ترغب في التجانس الثقافي مع الأكثرية، حيث إن وضعها كأقلية يترتب عليه شعورها بالدونية والحقوق المسلوبة منها، من جانب الأكثرية، وأن الأكثرية هي دائما المسيطرة على مقدرات الأقليات التي تحت يديها.

أما " لورانت وآني شابرى" فيؤكدان أن الأقلية – كمفهوم – يجب أن يحدد مفهومها كما ليتم التعرف عليـــه، فقد تصبح الأغلبية، أقلية إذا ما قورنت بالوزن السياسي

للأقلية، فتكون بذلك : "جماعات اجتماعية رسخت بشعور مشترك من الانتماء بهوية مشتركة (دينية ، أصل عرقي واحد ، أو لغوى) أقل عددا بالنسبة لأكثريـــة أي سكان معينين ، فهي وفى آن واحد كثيرة ولكنها غير كافية"[٢٢].

ويتبين من تعريف" لورانت وآني شابرى" تركيزهما على كون الأقلية، دائما قليلـــة العدد بالنسبة للأكثرية، وقد تصبح الأقلية كبيرة العدد مثل الأقليات الإسلامية في الهند الذين يصل تعدادهم حسب آخر الإحصائيات ١٩٩٨ (٢٠٠) مليون مســـلم، ومـــع ذلك لا يشكلون أغلبية أما عدد سكان الهند فقد يزيد على المليـــار ونصـــف المليـــار نسمة[٢٣]. ويشذ عن هذه القاعدة الوزن السياسي للأقليـــة اليهوديـــة في الولايـــات المتحدة التي رغم أنها أقلية (٦,٥) مليون يهودي تقريبا [٢٤]إلا أنها تتحكم في عمليـــة صنع القرار الأمريكي بل والدولي أيضا.

ويتفق الباحث " تيد روبرت جار" مع لورانت وآني شابرى في أن الأقلية مجموعـــة أقل عددا من الأغلبية. فيقول : إنها " مجموعة من الأشخاص مختلفين عن باقي السكان اختلافا واضحا من حيث العرق، والعقيدة، والخصائص اللغوية، والروابط والصـــلات الثقافية ويكونون في وضع متدن" . و "تيدروبرت جار" وإن كان يتفق مع الكثيرين في أن الأقلية : هي جماعة صغيرة عددا وتحديدا مع لورانت وآني شابرى [٢٥] ، إلا أنـــه اتفق أيضا مـــع السابقين في عنصر التمايز بين الأقلية والأغلبيـــة في الخصائص اللغوية أو الدينية، أو العرقية.

وينحى " عبد الله عامر " بعيدا في تعريفه للأقلية مشيرا إلى أنها " المجموعة التي ينظر إليها، أو تنظر هي لنفسها، بأنها في وضعية أدنى في مقابل الأغلبية التي فرض عليها الاستغلال والتمييز الاقتصادي والسياسي والتحامل الاجتماعي[٢٦] . ويفترض عبد الله عامر في تعريفـــه أنه طالما أن الأغلبية مسيطرة إذن هناك بالتالي أقليـــات مضطهدة، على أساس أن الأغلبية دائما ما تستغل الأقليـــة ، وتفرض عليها العديد من القيود التي تحد من نشاطها وفعالياتها داخل المجتمع وكذلك من تمايزها الثقافي وبالتـــالى تشعر دائما بالدونية.

ويضيف "عبد السلام البغدادي " بعداً جديداً في تعريفه للأقلية مخلطاً بينه وبين المفهوم القريب منه وهو مفهوم (الإثنية) ويقول بأها: " تلك الجماعة التي تتسم بسمات طبيعية إثنية أو ثقافية كاللغة أو الدين أو القومية أو العرق أو القبلية وتفرعاها (٢٧) .

في الوقت الذي يشير فيه "محمد عمارة" إلى أن مفهوم الأقلية من حيث كوها أقلية لا تستطيع بمفردها أن تكون دولة ولا أن تقرر مصيرها، فيقول : إن الأقلية هي "الجماعات التي لا تُكّون أمة، لعدم استكمالها خصائص الأمة، ولا تسير في اتجاه استكمال هذه الخصائص"(٢٨) . ويتبين من تعريف محمد عمارة أنه خلط هو الآخر بين مفهومي الأمة والدولة، ولعله كان يقصد الدولة وليس مفهوم الأمة بمعناه الواسع، فالأمة تضم دولاً عديدة تشترك مع بعضها البعض في العقيدة أو من ناحية الظروف الطبيعية ، كالأمة الإسلامية مثلا ، أو الأمة العربية إذا ما تم تناولها بمعيار القومية.

أما "برهان غليون" فيؤكد – عند تناوله لمفهوم الأقلية – بأها ترادف الطائفية ويرى أن " الأقلية لا تظهر إلا في المجتمع العصبوى، الذى لا يستطيع أن ينشئ علاقة سياسية أعلى من العلاقة الأيديولوجية، وقائمة فوقها أى رابطة قومية حقيقية تقابل التمايز بالوحدة والانغلاق بالانفتاح دون أن تلغيهما " (٢٩) . ويوضح برهان غليون تعريفه للأقلية فيقول : إن الأقلية "جماعات متعددة ومتميزة الواحدة عن الأخرى سواء أكانت هذه الجماعات اجتماعية أم مهنية أم جغرافية أم أقوامية، وهذه الجماعات ليست دائماً على المستوى ذاته من القوة أو من النفوذ إلى السلطة ولا على المستوى ذاته من التطور الاجتماعي" .

وفي معجم الدبلوماسية : هي " مجموعة من رعايا دولة ما، تنتمي من حيث الجنس، أو اللغة أو الدين إلى غير ما تنتمي إليه أغلبية السكان " (٣٠).

ويكاد يتفق" أحمد عطية" في القاموس السياسي مع معجم الدبلوماسية في تحديده لمفهوم الأقلية فيقول : إن الأقلية "فئات من رعايا دولة من الدول تنتمي من حيث الجنس أو اللغة أو الدين، إلى غير ما تنتمي إليه أغلبية رعاياها"(٣١) . بينما يرى عاطف غيث – في معجم العلوم الاجتماعية– أن الأقلية هي "جماعة عنصرية أو دينية أو إثنية معترف بها في مجتمع معين، تعاني من تفرقة مترتبة على تحقير أو تمييز " (٣٢) .

ويقول قاموس "ويبستر الأمريكى" : إن الأقلية " جماعة من السكان، تختلف عن المجموع، أو الجماعة الأكبر عدداً في عامل أو مجموعة عوامل كاللغة والدين، والثقافة" (٣٣) . أما أحمد سويلم - في معجم العلوم السياسية الميسرة - فيرى أن الأقلية هي "جماعة من شعب معين، عددهم أقل من بقية السكان لهم ثقافتهم ولغتهم ودينهم، ويطالبون بالمحافظة على شخصيتهم وثقافتهم على أساس نظام معين" (٣٤) .

وفى موسوعة السياسة يقول "عبد الوهاب الكيالى" : إن الأقلية " مجموعة من سكان قطر، أو إقليم أو دولة ما، تخالف الأغلبية في الانتماء العرقي أواللغوي أوالديني، دون أن يعنى ذلك بالضرورة موقفاً سياسياً المفهومين وطبقياً متميزاً " (٣٥) .

وفى تعريفه للأقلية يرى "محمد شفيق غربال" في الموسوعة العربية الميسرة، أنه قد لا يشترط أن تكون الأقلية دائماً من خارج الدولة ، ولكن قد تكون من داخلها فيقول عن الأقلية : "غالبا ما يكون بين رعايا الدولة فئات تنتمي بجنسها أو بلغتها أو بدينها إلى غير ما ينتمي إليه غالبية الرعايا" (٣٦) .

أما "الموسوعة الأمريكية" فقد تناولت مفهوم الأقلية من المنظور الاجتماعي الضيق وأكدت على أنها "جماعات تحتل وضعاً اجتماعياً أدنى من الآخرين الأكثرية ضمن المجتمع نفسه، كما أنها تفتقر إلى السلطة أو الوزن السياسي وتتمتع بحقوق أقل، قياساً بالجماعات ذات الأغلبية في المجتمع" (٣٧) . كما وضعت منظمة المؤتمر الإسلامي تعريفاً للأقلية المسلمة مؤداه أنها " كل جماعة يعتنق أفرادها الإسلام ويعيشون في دولة ليست عضواً في منظمة المؤتمر الإسلامى " (٣٨).

والملاحظ أن الأقلية ليست كما ترى الموسوعة الأمريكية بأنها تحتل وضعاً متدنيا عن الأغلبية ، فالتاريخ المعاصر يثبت - بما لا يدع مجالاً للشك- أن الأقلية اليهودية رغم قلتهما العددية في المجتمع الأمريكي، إلا أن وزنها السياسي أقوى بكثير من الأكثريات المسيحية والإسلامية هناك، كما أن السلطة الحاكمة في معظم البلدان الإفريقية - ذات الأغلبية المسلمة - أقلية نصرانية، وبعض حكام الجمهوريات الإسلامية الروسية لا يزالون من أنصار الحزب الشيوعي السابق ومع ذلك فهم يتقلدون مهام الرئاسة والحكومة وإن كانت الأغلبية مسلمة .

ومع التباين الواضح فى التعريفات في تحديد مفهوم الأقلية أووضع تعريف جامع لها ، إلا أنها ركزت على بعض الجوانب المهمة في تشخيص الأقلية وهى:

- أن الأقلية هي مجموعة أقل عدداً بالنسبة للأكثرية داخل المجتمع أو على مستوى القوميات الأخرى ، وإن كانت الطائفة اليهودية بأمريكا تشذ عن هذه القاعدة.
- أن الأقلية تتمتع بتمايز ثقافي تختلف فيه عن الأكثرية داخل المجتمع وتختلف في واحدة أو أكثر عن الأغلبية ؛ إذ إن الاتفاق قد يكون في نطاق ضيق جداً وقد لا يستمر طويلاً، حيث يكون نتيجة هذا التمايز مزيداً من الحقوق المسلوبة من الأقلية.
- قد تكون الأقلية مجموعات " وافدة "على المجتمع وليست من أصوله السلالية وقـــد يأتي ذلك نتيجة الحروب أو الهجرة العادية ويمثلون في هذه الحالة مجتمع (اللاجئين).
- أن الأقلية لا تتمتع بأي وزن سياسي أو اقتصادي داخل المجتمع وتصبح الأمـــور كلها في أيدي الأغلبية وقد لا تعترف الدولة بوجود أقليات على أرضها.
- أن الأقلية تحتل وضعاً متدنياً في المجتمع بالمقارنة ببقية السكان، وقد تحرم من الوظائف العليا أو من المناصب الحساسة بالدولة ، وإن كانوا منتمين للدولة ذاتها.
- أن الأقلية ظاهرة " طبيعية " حيث لا يوجد مجتمع في العالم ليس به أقليات وغالباً ما تعاني هذه الأقليات من بطش الأغلبية وسيطرتها على كافة الأمور.
- أن الأقلية – لكونها قليلة العدد – تتعرض للاضطهاد والتعسف من جانب المجموعة الأكثرية بهدف تصفيتها وعدم قبولها من الآخر.
- أن الأقلية قد تعد أجزاءً تابعة داخل مجتمع الدولة التي تنطوي تحت لوائها وليست منفصلة عنه، فقد تكون من نفس أصول الدولة ولكن نظراً لتمايزهم الثقافي عن الأغلبية فهم أقلية وهذا ما ينطبق كلية على الوضع في البلقان والقوقاز.

- أن الأقلية جماعة لا تستطيع أن تكـــون أمـــة ؛ لأنها تفتقـــد إلى هذه الخاصية أو مقومات الدولة وبالتالي تظل كما هي أقلية ، ولو أصبحت في يوم ما أغلبية فالوزن السياسي لا يرتبط بعدد سكان معين.
- أن الأقلية قد تكون أكثرية في العدد ومع ذلك فهي تعامل معاملة الأقلية كما في بعض بلدان إفريقيا لفقدانها الوزن السياسي، حيث إن السلطة وإدارات الحكم والسيطرة في إفريقيا في أيدي الأقلية المسيحية أو الأقلية الوثنية.
- أن الأقلية تسعى دائماً إلى الحصول على حقوقها وقد لا تفكر في الاستقلال أو الانفصال أو تحاول تغيير الوضع القائم وهذا نادراً ما يكون، إلا عند المساس بعقيدتها وهويتها.

وعلى هذا ، فإن القول بأن الأقلية هي :" الجماعة الصغيرة من الناس التي تعيش وسط جماعة أكبر" فيه تبسيط شديد لسببين هامين [٣٩] :

أولهما: أنه يمكن لشعوب ذات أجناس وقوميات وأديان ولغات مختلفة أن تعيش بين أجناس وقوميات وأديان أخرى لعدة أجيال دون أن تقوم بتحديد ذاتها كجماعات متمايزة في خاصية أو عدة خصائص.

ثانيهما: أن الأعداد والأرقام داخل جماعة الأقلية وخارجها لا تحدد أهمية هذه الجماعة، فالمسلمون في الهند يبلغ تعدادهم حوالي (٢٠٠) مليون مسلم ومع ذلك يعدون أقلية وسط الأغلبية البوذية، وخمسة ملايين مسلم في جمهورية البوسنة والهرسك يمثلون أغلبية وسط أقلية صربية وكرواتية حاكمة [٤٠] .

وعلى هذا ، فإن لفظ "أكثرية" لا يعادل الجماعة المسيطرة بمعنى القوة أو النفوذ، كما أن لفظ "أقلية" لا يعني جماعة "تابعة" بصفة مطلقة، إلا أن هذا لا ينفي بالضرورة الدور الذي يلعبه المعيار العددي في الصراع للحصول على السلطة بين الجماعات الإثنية، ومن هنا فليس من المستبعد أن تكون الجماعات الأصغر عدداً في معظم المجتمعات أقليات من الناحية النفسية ، وأن تكون الجماعات الأكبر من الناحية العددية هي الجماعات المسيطرة، مع الوضع في الاعتبار أن السلطة الاجتماعية متغيرة وليست لها صفة الثبات والديمومة[٤١] ؛ إذ إنها لا تعتمد على متغير الكم وحده، كما أشرنا سالفاً، وإنما هناك متغيرات كثيرة أخرى قد يكون منها الموارد الاقتصادية، والتعليم، ودرجة الثقافة، والزعامة والسلطة، والقوة العسكرية، والمهارة التنظيمية ...). فهذه العناصر مجتمعة

وغيرها يمكنها أن تغير من وزن القوة العددية بحيث تصبح الأغلبية العددية أقلية من الناحية النفسية، أو أن تصبح الأقلية العددية أغلبية وهذه ليست قاعدة ثابتة غالباً.

ونخلص من هذا التضارب في المفاهيم إلى أن المفكرين والباحثين بل والموسوعات العلمية والقواميس والمعاجم لم يتمكنوا من وضع تعريف محدد للأقلية،بل إن بعضهم – مثل برهان غليون – وضع تعريفين للأقلية، ولم يصل من خلالهما للمفهوم الأكثر صلاحية لتحديد المعنى، وقد يرجع ذلك التباين في التعريف إلى تعدد اتجاهات واختصاصات الذين تناولوا مفهوم الأقلية ، بالإضافة إلى اختلاف درجة الثقافة بين الباحثين، وكذلك تنوع البيئات التي خرج منها المفهوم، فمفهوم الأقلية في الوطن العربي يختلف عنه في أوربا أو أمريكا، أو حتى في إفريقيا، الأمر الذي دفع الكاتب لأن يضع تصورا لمفهوم الأقلية ، حيث يرى الكاتب أن الأقلية هي: المجموعة من سكان الدولة (أقلية – أكثرية) والتي تتمتع بخصائص ثقافية أو دينية، أو عرقية، أو لغوية تختلف بها عن باقي السكان .

وأرى أن الأقلية قد تصبح أغلبية وزناً، وقد تكون الأكثرية كماً مُهملاً، لا وزن له، وهذا هو المعيار الذي يتناوله الكاتب ، حيث لا ينظر إلى الأقلية كونها مجموعة متناهية في الصغر داخل الدولة فحسب، وإنما من منظور الدور الذي تلعبه الجماعة عموماً داخل الدولة، وعلاقة الأقلية بالأغلبية، وأثر ذلك على عملية الاستقرار السياسي داخل المجتمع وتحديداً الأقليات الإسلامية داخل المجتمعات غير الإسلامية، إلا أن هناك محاولة من بعض الباحثين لتجاوز هذه الصعوبات التي تحول دون التوصل إلى تعريف محدد للأقلية وقد اجتهد الباحثون في محاولة استخلاص بعض المعايير العامة التي تسمح بوضع تصنيف واضح لمفهوم الأقليات.

ثانياً: تصنيف الأقليات الإسلامية في العالم المعاصر

الملاحظ أن تحديد معنى الأقلية قد لا يتطابق كاصطلاح أو مفهوم في كل مكان، وعلى مر العصور، فهو يستلهم الظرف التاريخي السياسي الذي قد يكمن في المطالبة بالمساواة أو الدعوة إلى الاستقلال والانفصال عن الدولة الكبرى، وفي إطار ذلك يمكن تحديد بعض المعايير، التي يمكن من خلالها الوصول إلى المفهوم الأقرب للصواب لماهية الأقليات الإسلامية . وهذه المعايير تتمثل في:

أولا: المعيار العددى:

ويعتبر البعض من المفكرين معيار العدد هو الأساس في تحديد وضع الجماعة داخل إطار الدولة، حيث إن الأقلية تشير من معناها أنها أقل عدداً داخل الدولة، مع أن الدولة قد تضم أكثر من أقلية، وقد تضم الدولة الواحدة أقليتين متكافئتين عدداً من جماعات الأغلبية مثل بلجيكا التي تضم الفالون، والفلاندز.

فمعيار العدد الذي يعنى الحجم النسبي للأقلية داخل المجتمع مع أهميته في تحديد المصطلح، إلا أن الجماعة عندما تكون أقلية داخل المجتمع فإن هذا لا يعنى أنها أقلية بصورة مطلقة، وإنما هي أقلية وفق وضعها السياسي والاجتماعي داخل الدولة ومن هنا تأتى نسبية المفهوم، فالصوماليون مثلا، يعدون أقلية في كل من كينيا وإثيوبيا، في الوقت الذي يمثلون فيه الأكثرية في بلادهم، كما يعتبر البعض أن الدولة التي تزيد نسبة المسلمين فيها عن (٥٠%) من مجموع سكانها تعتبر دولة إسلامية بصرف النظر عن كون دستورها ينص على أن الإسلام دين الدولة الرسمي أم لا ينص[٤٢] ، أما إذا لم يصل عدد المسلمين إلى النصف فيعد المسلمون في هذه الحالة أقلية حتى لو تراوح عددهم (٢٠٠) مليون مسلم كما الحال في الهند[٤٣] .

فمنذ زمن طويل ، والباحثون يتصورون أن مفهوم الأقلية ينصرف أساساً إلى كونه جماعة متناهية في الصغر، أو قليلة العدد تعيش وسط أغلبية تكون السلطة والسيادة من شأنها دون غيرها، إذ إن الأقلية تكون في وضع اجتماعي وسياسي متدني عن وضع الأغلبية المسيطرة دائماً وبالتالي ينبغي أن يكون عدد أفرادها أقل بالمقارنة ببقية السكان الذين يمثلون الأغلبية من بين أفراد المجتمع[٤٤] .

وقد ينتقل الوضع كما هو على الأغلبية في (البانتو) الذين يمثلون الأغلبية العددية في جنوب إفريقيا بنسبة (٨٠%) ومع هذا يعدون أقلية، وذلك لتدنى وضعهم السياسي والاجتماعي وسوء حالتهم الاقتصادية[٤٥] ، وإزاء هذه المتناقضات كان البحث عن معيار آخر نظراً لقصور المعيار العددي في تأصيل مفهوم الأقلية والعيوب التي نسبت إليه والتي تمثلت في:

- إهماله للتفاعلات السياسية بين الجماعات بعضها البعض ، وتركيزه على الحجم النسبي للجماعة فقط، دون اهتمام يذكر بالوزن السياسي داخل المجتمع .
- التركيز على إعلاء قيمة العدد في الصراع على السلطة لتحقيق مكاسب ونفوذ عن الطرف الآخر، في الوقت الذي قد تحصل فيه الأقلية على نفس المزايا التي حصلت عليها الأغلبية في مكان آخر، فهذه القاعدة نسبية وليس لها صفة الثبات.

ثانيا:معيار الوزن السياسي:

لا ينظر مؤيدو هذا المعيار إلى الأقلية من منظور أنها الأقل عدداً بقدر ما يضعون في الاعتبار الوزن السياسي والاجتماعي والاقتصادي للأقلية داخل المجتمع، وإن كانت في واقع الأمر قليلة العدد إذا ما قورنت إحصائياً بالأكثرية، ومن هذا المعيار يتبين أن الأقلية تجمع بين واقعها العددي كأقلية وواقعها الذي حصلت عليه داخل المجتمع من الفاعلية السياسية وقدرتها على أن تحتل مكاناً متميزاً في السلطة، والمشاركة في عملية صنع القرار، دون التركيز على كونها الأقل عدداً [٤٦]، فالأقلية قد تتمتع بالمستوى فوق المتوسط مثل اليهود في الولايات المتحدة والصينيين في تايلاند، والصرب في البوسنة والهرسك، والهندوس في كشمير وهم فى ذلك قد لا يكونوا أغلبية عددية .

كما يظهر هذا النموذج بوضوح في إفريقيا، حيث تقوم الطوائف المسيحية الأقلية بالسيطرة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً على الأغلبية المسلمة والتي سلبت حقوقها رغم كثرتها العددية، ومع أن معيار الأهمية الاستراتيجية أو السوسيولوجية قد نادى به كثير من الباحثين لكونه يقوم بمعالجة القصور الذي ظهر في المعيار العددي السابق، إلا أن المعيار الكيفي أو الأهمية تعرض هو الأخر للنقد، إذ إن تمييز الأقلية وحصولها على كافة حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ليس قاعدة في دول كثيرة فالأقلية في الكثير

من دول العالم تعاني من الوضع المتدني والتضييق عليها وحرمانها من كافة حقوقها بإستثناء بعض الأقليات كاليهودية والمسيحية في دول عديدة من العالم.

ثالثاً : معيار التكتل الجغرافي :

وتعتبر الأقلية وفق هذا المعيار، جماعة اجتماعية تجمع بين بعضها البعض، مصالح مشتركة، تربط بين من ينتمون إليها، مما يجعلهم في وضع متميز عن بقية أفراد المجتمع ، حيث إن طابع المصلحة هو الذي يتحكم في عملية المشاركة من عدمه [٤٧]، مثل جبهة (مورو) في جنوب الفلبين، وتركز أكثر من (١٠) ملايين مسلم جنوب تايلاند في "فطاني " وقد يستند هذا التمايز إلى اعتبارات خاصة بالدين أو بالعرق أو باللغة.

رابعا : معيار الهوية المشتركة :

ويركز هذا المعيار على الهوية التي تجمع بين فئات أكثر من جماعة بحيث تضمن لهم هذه الهوية التمايز عن باقي سكان الدولة إما باللغة، أو بالدين، أو بالعرق[٤٨] . ويظهر هذا المعيار بوضوح عند تعرض الجماعة لأزمة من الأزمات أو عند وجود خطر يهدد كيانها الاجتماعي أو السياسي داخل الدولة أو حتى خارجها.

فالأقليات الإسلامية في فرنسا تحركت عندما قامت إحدى المدارس بطرد التلميذات المحتجبات تحت زعم أن هذا الزى يخالف المبادئ العلمانية التي تؤمن بها الأغلبية الفرنسية، وتوحدت كل التنظيمات والتيارات والمذاهب الإسلامية للوقوف صفاً واحداً أمام قرار منع التلميذات المحتجبات من دخول المدارس في فرنسا، فالشعور بالهوية الدينية ألغى من الأذهان العصبيات والمذاهب التي يعتنقها البعض من المسلمين هناك، و لم يظهر إلا شعور واحد فقط، ألا وهو رفض فرض الزى الفرنسي بالقوة على التلميذات المسلمات، وأن هذا القرار لا يمس جماعة بذاتها ولكن العقيدة الإسلامية بشكل مباشر[٤٩]. وقد لا يكون لمعيار الهوية أي أهمية إلا في مجتمع الأقليات القومية، أو الأقليات ذات الحجم النسبي الكبير.

خامساً: المعيار الدستوري:

ويقصد به الإعلان رسمياً عن أن الدولة إسلامية أو أن دينها الرسمي هو الإسلام، أو الاشتراطات في بعض الأحيان بأن يكون رئيس الدولة مسلماً أو يتضمن النص في الدستور على أن الشريعة الإسلامية مصدر أساسي للتشريع في الدولة[٥٠].

وقد تعرض هذا المعيار للنقد أيضاً ، وذلك نظراً لكون قارة مثل إفريقيا تضم دول ذات أغلبية مسلمة ومع ذلك فالحاكم إما أن يكون مسيحيا أو وثنياً أو علمانيا ، وهذا ما سنتعرض له عند تناولنا للوضع السياسي والاجتماعي للأقليات الإسلامية في قارة إفريقيا، كما أن مسألة أن يكون الدستور نابعاً من الشريعة الإسلامية غير وارد وغير مطبق هذا البند حتى في الدول الإسلامية ذاتها والتي يحكمها والٍ مسلم وذات أغلبية مسلمة.

سادساً: المعيار التنظيمي :

ويقصد به انتماء دولة أو مجموعة من الدول إلى منظمة تحمل أيديولوجية معينة[٥١] مثل منظمة المؤتمر الإسلامي، وقد لا يعني ذلك أن الدول المنتمية للمنظمة دول إسلامية وعداها مجتمع أقليات مسلمة في دول غير إسلامية، فالمنظمة ما تزال في حالة اضطراب تنظيمي من هذه الناحية حيث توجد دول إفريقية يزيد عددها على الـ (٥٠%) خارج المنظمة ودول أخرى أقل من هذه النسبة الـ (٥٠%) داخل المنظمة وتشارك في فعالية ندواتها ومؤتمراتها، ومثال ذلك تنزانيا يمثل المسلمون فيها (٦٠%) وإثيوبيا (٦٥%) وساحل العاج (٥٥%) وألبانيا (٩٥%)، ومع هذه الكثافة المسلمة الضخمة إلا أن هذه الدول ليست أعضاء في المنظمة .

سابعاً: معيار الانتماء الوطني:

ويقوم هذا المعيار على أن الجماعة الصغيرة المتمايزة والتي ينطبق عليها وصف الأقلية أياً كان تصنيفها بين طوائف الأقليات يشترط فيها أن يكون أفرادها منتمين بالجنسية إلى الدولة التي يعيشون فيها على سبيل الاستقرار والدوام[٥٢] . ومن هنا فإن الأجانب الذين يقيمون على أرض الدولة، ولا ينتمون لها برابطة الجنسية لا يصدق عليهم وصف الأقلية أياً كان عددهم .

والواقع أنه واستناداً إلى هذه المعايير السابق الإشارة إليها خلصت اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة إلى وضع تعريف للأقلية وهو " أن الأقلية هي تلك الجماعات التي لها أصل عرقي ثابت، وتقاليد دينية ولغوية وصفات تختلف بصفة واضحة عن بقية الشعب التي تعيش فيه " ويجب أن يكون عدد هذه الأقلية كافياً

للحفاظ على تقاليدها وخصائصها كما يجب أن تدين بالولاء للدولة التي تتمتع بجنسيتها " (٥٣) .

ويبدو أنه وعلى الرغم من أهمية المعايير العامة لتصنيف الأقلية، إلا أن هذه المعايير بدون استثناء قد تعرضت للنقد، حيث لا يوجد معيار واحد تم الاتفاق عليه ليكون هو المعيار الذي يؤخذ به دون غيره في تصنيف الأقليات عموما والأقليات الإسلامية على وجه الخصوص ، ويرجع ذلك إلى تباين طرق معالجة قضايا الأقليات ومن ثم تباين الحلول التي توصلوا إليها، إلا أن هناك بعض المحددات التي يجب وضعها في الاعتبار عند تصنيف الأقليات الإسلامية وهي :

- أن يكون عدد الأقلية كافياً نسبياً، فلا يكفي أن توجد مجموعة صغيرة من الأسر أو الجماعات قد تفتقد فيما بينها إلى روح التعاون والمشاركة، وقد لا تشكل فيما بينها أيضاً مجموعة بشرية متميزة.
- يلزم أن يكون بين هؤلاء الأفراد الذين يمثلون (مجتمع الأقلية) روابط مشتركة تجمع بينهم في إطار واحد وتجعل منهم فئة مختلفة عن باقي السكان في خاصية أو في عدة خصائص متعددة.
- وعي الأقلية بدورها في المجتمع والروابط القائمة بين أفرادها وأن يرغبوا في الإبقاء والمحافظة عليها، والشعور الواحد بهويتهم.

ووفق هذه الأطر يتضح أن موضوع الأقليات الإسلامية من الدراسات الجديدة والمهمة، والتي تعد من الأهمية بمكان في ظل المتغيرات الدولية التي أعقبت أحداث الحادي عشر من سبتمبر وسقوط الشيوعية وولادة النظام العالمي الجديد ، والفوران التي تشهده أماكن عديدة من العالم، والمعروف بـــ "يقظة الأقليات".

فالمسلمون في مناطق عديدة من العالم مع أنهم أكثرية إلا أنهم – ما يزالون — يعاملون معاملة الأقلية، بفعل الاتحاد القسرى أو بفعل سيطرة الحزب أو الجيش أو أيديولوجية معينة على زمام الحكم ، وأصبح واقع الأغلبية هو نفسه وضع الأقلية، أما الفكر الإسلامي ومنذ بدايته ، وهو يتعامل مع الأقلية والأغلبية برؤية خاصة ، فقد اعترف الإسلام بوجود "الملل والنحل" داخل المجتمع الإسلامي أي الأقليات والطوائف الدينية

المختلفة وبمشروعية اختلافها مع الأغلبية المسلمة، وأن التطابق فيما بينهما يكاد يكون من المستحيل لاختلاف الدين أو للتمايز بينهم .

وبالتالي لم يقـــف الإسلام عامة والفكـــر الإسلامي خاصة عند الاعتراف بوجود الأقليات الدينية غير الإسلامية على أرضه وفقط،بل أفرد لها الكثير من الأحكام والقوانين التي تنظم العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين في المجتمع الإسلامي، هذا على العكس تماماً لما يحدث للمسلمين (الأقلية) في العالم الآن، لذلك فالإسلام هو الدين الوحيد الذي اعترف بالديانات السابقة عليه وأعطى لغير المسلمين حقوقهم الكاملة كما أوصت بذلك الشريعة الإسلامية في نصوصها.

فإذا كانت محنة الأقليات الإسلامية في عالمنا المعاصر واقعاً مريراً ، لا سبيل إلـــى تجاهله – فضلا عن الجهل به – فإن عدم إحساس المسلمين في المنطقة العربية بل وخارجها بهذا الواقع لا يعني عدم وجودها [٥٤] ، فالأوضاع الدينية للأقليات يحكمها المبدأ القرآني العام "لا إكراه في الدين" أما الأوضاع المدنية والأحوال الشخصية فتحكمها الشريعة الإسلامية إن هم تحاكموا إليها [٥٥] .

فالإدارة الأمريكية – مثلاً – ومنذ عشر سنوات تحديداً وهي تضع الصراعات الدينية والحروب الأهلية في الدول الإسلامية ضمن أولويات اهتمامها وخاصة في هذه الحقبة من الزمن ، وخصصت لذلك أقساماً علمية وبحثية بالجامعات الأمريكية لدراسة الظاهرة الإسلامية ومدى خطورتها على النظام العالمي الجديد، بعد أن أكدت دراسة " صامويل هنتنجتون " أن الإسلام بل والحضارة الإسلامية هي التحدي الحقيقي للولايات المتحدة في القرن الواحد والعشرين.

وقد زادت حدة الغضب الأمريكي على الإسلام بل وأوربا أيضا من جراء ما قام به "أسامة بن لادن " وتنظيم القاعدة وحكومة طالبان الأفغانية من التفجيرات المروعة التي شهدتها نيويورك وواشنطن في الحادي عشر من سبتمبر (٢٠٠١م) .

ومن هنا نستطيع أن نضع أيدينا على وضع تصور لمفهوم الأقلية المسلمة، وتصبح الأقليات الإسلامية هي: " كل جماعة من المسلمين (أقلية كانت أم أغلبية) مغلوبة على أمرها فهي أقلية ، وإن كانت تشكل في الواقع أكثرية عددية".

وبالتالي يصبح من الخطأ الخلط بين الإسلام والمسلمين، لمجرد اعتداء مجموعة من المسلمين على الولايات المتحدة، حيث يمثل الإسلام العقيدة والشريعة والقانون الخلقي، والمسلمون هم مظهر تطبيق هذا كله على واقع حياة البشر[٥٦] .

وعلى هذا ، فالإسلام ليس مجرد دين، كما أنه ليس دين أسرة، أو عشيرة، أو قبيلة أو حتى شعب من الشعوب، بل دين الناس كافة، وحرص منذ ظهوره على الحفاظ على حقوق الأقليات غير الإسلامية محافظته على عقيدته وشريعته[٥٧] ، فليست كل الشعوب لها أنماط متجانسة وإنما التنوع الثقافي هو القاعدة بحكم الاختلافات بين النظم والعادات والتقاليد التي تسود هذه المجتمعات [٥٨] .

وقد يكون من المؤشرات الدالة على احترام الإسلام لهذا التنوع، احتفاظ الأمم الأخرى غير العربية وغير الإسلامية بلسانها القومي وبثقافتها وعاداتها وتقاليدها وموروثها الحضاري ، وعدم المساس بحقوق أهل الذمة والمعتقدات الأخرى ، حيث ترك الإسلام لهذه الفئات تنظيم أمورهم الداخلية فهم كيان مستقل داخل كيان الأمة الواسع، الذي يجمع تحت لوائه كل الملل والنحل والطوائف غير المسلمة ، واعتبرهم الإسلام جزءاً من نسيجه الديني والقومي .

واستناداً لما سبق نستطيع القول : إن الأقلية تعرف على أنها الجماعة قليلة العدد، وأن لكل قاعدة شواذاً ، فإنه قد تظهر أغلبية في حكم الأقلية والعكس، وإن كان هذا لا يمنع أن تكون للأقلية ما يميزها ويمنحها خصائص وسمات تختلف عن أخرياتها، وأن الأقليات الإسلامية قد تكون ضمن هذه التصنيفات ، وقد تشترك الأقلية المسلمة الواحدة في أكثر من تصنيف . وهذه الأقليات وفقا لنوعها هي :

١ – الأقليات اللغوية :

حيث تعد اللغة عماد الأمة، ودرعها الواقي من الغزو، وقد تنتج هذه الأقلية نتيجة عملية المد والجزر التي تعرضت لها دول عديدة من العالم، والتي تؤدى إلى عدم تطابق حدودها الطبيعية وحدود لغاتها الموجودة [٥٩]، ولعل أبرز الأمثلة الدالة على هذه الأقلية " البربر " في بلاد المغرب العربي .

٢- الأقليات العرقية:

لقد كان من ثمار الفكر الأوربى وعصر النهضة الأوربية، أن ظهر بعض المفكرين يقسمون البشر إلى ثلاثة أجناس هي (القوقازية، والمغولية، والزنجية) استناداً إلى عدد من المعايير، أبرزها الوجه والجمجمة، ولون البشرة وشكل الشعر، ومثال ذلك يتطابق مع وضع قبيلة التوتسي في رواندا وبورندى [٦٠] .

٣- أقليات قومية:

حيث أدى التطور الذي طرأ على حدود الدول إلى تواجدها، إما بضم أراض وأقاليم إضافية لها، تسكنها شعوب تنتمي إلى قوميات أخرى، أو بالقوة عن طريق اقتطاع أجزاء من الدولة وعادة ما تخضع هذه الأقليات بالضغط العنيف في الوقت الذي ترفض فيه الأقلية الذوبان في الدولة القومية الأكبر، حيث إن الأقلية القومية تعد ذاتها دولة داخل دولة، لها حقوقها مثل غيرها وكذلك الحق في تقرير مصيرها ، وتتجسد هذه النوعية من الأقليات في إفريقيا، وخاصة في إثيوبيا وأريتريا، والصوماليين في كينيا، والمسلمين الألبان في كوسوفا ، والجمهوريات الإسلامية الروسية وبلاد ما وراء النهر.

٤- أقليات مهاجرة:

وهى تلك الأقلية التي لعبت الهجرة دوراً مهماً في وجودها وإبرازها، حيث قد تأتى هذه الأقلية إما بحثاً عن المال أو البحث عن الثقافة والعلوم المختلفة، أو بحثاً عن الديمقراطية والحريات[٦١] ، وهذه الأقليات الوافدة على الجماعة الأصلية تقوم في البداية بتأكيد هويتها وتعمل على استقرار وضعها، حيث نادراً ما يعود أعضاء هذه الأقلية إلى بلدانهم مرة أخرى، مثال ذلك الآسيويون في إفريقيا، والمسلمون في الولايات المتحدة وأستراليا وكندا، وبلجيكا .

٥- الأقليات الدينية :

وهى تلك الأقليات التي يكون أساس تواجدها الدين، حيث تعتبر الأقليات الدينية واحدة من أقدم الظواهر التي عرفتها البشرية والتي تزامنت مع الديانات السماوية مثل (الإسلام – المسيحية – اليهودية) وكذلك المذاهب والأفكار البشرية مثل البوذية والهندوسية..)، حيث تنصب دراستنا على هذه النوعية من الأقليات وتحديداً الأقليات

الإسلامية، التي يلعب الدين الإسلامي دوراً في جودها ويؤكد على هويتها وانتمائها، في الدول غير الإسلامية.

وتأتى الأقليات الإسلامية اليوم على النحو التالى :

- أقليات إسلامية عاشت تاريخياً بين قوم من الأقوام وظلت أقلية كما هي لأسباب معينة، ويمثل هذا النمط وضع الأقلية المسلمة في (الصين، والهند، وتايلاند).
- تحول الأكثريات إلى أقليات بفعل الاستعمار أو الاتحاد المشروط كجمهوريات آسيا الوسطي ومنطقة البلقان والقوقاز، مقابل تمسك الكثيرين منهم بهويتهم الإسلامية.
- أكثريات إسلامية تحكمها أقليات غير مسلمة (حزب – طائفة) مثل الوضع في أريتريا وإثيوبيا وأوغندا ، فالمسلمون مع أنهم أكثرية عدداً إلا أنهم أقلية وزناً .
- أقليات وافدة لا تحاول الاندماج مع القومية الموجودة، وتلعب دوراً في الحفاظ على هويتها الإسلامية، مثل وضع الأقليات الإسلامية في أستراليا وكندا، وهولندة والسويد حيث تميل هذه الأقليات إلى تأصيل تواجدها في هذه المناطق وترفض الاندماج مع الأقليات الأخرى أو فى الإطار القومى .
- قوميات كانت أكثرية في زمن ما ولكن بالطرد والتشريد والإبادة، تحولت الأغلبية المسلمة إلى أقلية مثل وضع المسلمين في (قبرص– بلغاريا – بورما).

ويلاحظ أن قضايا ومشكلات الأقليات الإسلامية مطروحة بإلحاح شديد فى هذه المرحلة التاريخية تحديدا ، وخاصة فى أعتاب أحداث سبتمبر (٢٠٠١م) وتأثير ذلك على الإسلام والمسلمين فى مختلف دول العالم ، وبالتالى فإن دراسة قضايا ومشكلات الأقليات الإسلامية تحتاج إلى العديد من الدراسات الميدانية ؛ نظراً لأن طبيعة هذه المشكلات ليست واحد فى كل الدول التى تضم أقليات إسلامية بداخلها ، كما تختلف هذه المشكلات من دولة إلى أخرى أو من قارة إلى غيرها ، وهذا ما سنحاول الوقوف عنده التعرض لأوضاع الأقليات المسلمة فى العالم .

هوامش الفصل الأول

(١) عبد الله عامر : التوتر الاجتماعي واضطهاد الأقليات (طرابلس: المركز العالمي لدراسات الكتاب الأخضر، ١٩٨٧م) ص ٩ .

(٢) برهان غليون : المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات (القاهرة :دار سينا ١٩٨٨ م) ص ٢٥ .

(٣) نايف عبيد : العولمة والعرب (بيروت: مجلة المستقبل العربي، عدد ٢٢١ يوليو ١٩٩٧م) ص ٣٣ .

(٤) محمد حسنين هيكل : المقالات اليابانية (القاهرة : دار الشروق ، ١٩٩٧ م) ص ٥٣ .

(٥) عبد الله عامر : التوتر الاجتماعي، مرجع سابق، ص ١٢ .

(٦) سعد الدين إبراهيم : الملل والنحل والأعراق (القاهرة : دار سعاد الصباح ، ومركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ، ١٩٩٤م) ص ١٧ .

(٧) سميرة بحر : مدخل لدراسة الأقليات (القاهرة: الأنجلو المصرية ١٩٨٢م) ص٤٦ .

(٨) سعد الدين إبراهيم : تأملات في مسألة الأقليات (القاهرة : مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٢م) ص ٧ .

(٩) عبد الرحمن خليفة : أيديولوجية الصراع (الإسكندرية: منشأة المعارف، ٢٠٠١م) ص١٧٠.

(١٠) سميرة بحر : المدخل لدراسة الأقليات، مرجع سابق، ص ٣٧ .

(١١) مصطفى الفقي : تجديد الفكر القومي (القاهرة : دار الشروق ١٩٩٨م) ص٧ .

(١٢) لورانت شابرى : الأقليات فى الشرق الأدنى (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٩٢م) ص ٧ .

(١٣) برهان غليون : المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، مرجع سابق ، ص ٥ .

(١٤) عبد السلام البغدادي: الوحدة الوطنية ومشكلات الأقليات في إفريقيا (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٣م) ص ٩٣ .

(١٥) لورانت شابرى : سياسة وأقليات في الشرق الأدنى، مرجع سابق، ص ٩ .

(١٦) نصر مهنا وجلال يحيى : مشكلات الأقليات في الوطن العربي (القاهرة : دار المعارف ١٩٨٠م) ص ٦ .

(١٧) محمد عمارة : الغزو الفكري (القاهرة : دار الشروق ١٩٩٧م) ص ١٤٣ .

(١٨) صابر طعيمة : محنة الأقليات الإسلامية والواجب نحوها (بيروت : دار الجيل، ١٩٨٨م) ص ٩ .

(١٩) سعد الدين إبراهيم : تأملات في المسالة الأقليات، مرجع سابق ، ص ١٨ .

(٢٠) وليم قلادة : الأقليات(القاهرة: السياسة الدولية ، عدد ٩٢ أبريل ١٩٩٨م) ص ٢٨١ .

(21) LINTON Ralph. The science of man in the world crisis: Colombia 1995 p – 347.

(٢٢) لورانت شابرى : سياسة وأقليات في الشرق الأدنى، مرجع سابق ، ص ٦ .

(٢٣) مجدى الداغر : مقابلة غير منشورة مع الدكتور أحمد العسال نائب رئيس الجامعة الإسلامية بباكستان بمنزله بحى المعادى في ١٩٩٨/٥/١٩م) .

(٢٤) ريور. يسوف : السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط (سوريا: دار دمشق للطباعة ١٩٩٥م) ص ٤٩ .

(٢٥) تيد روبرت جار : أقليات في خطر (القاهرة : مكتبة مدبولى، ١٩٩٥م) ص ٤٤٨ .

(٢٦) عبد الله عامر : التوتر الاجتماعي واضطهاد الأقليات، مرجع سابق ، ص ١٤.

(٢٧) عبد السلام البغدادي : الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات، مرجع سابق ، ص ٧٧ .

(٢٨) محمد عمارة : العرب يستيقظون (القاهرة : دار الوحدة، ١٩٨١م) ص١ .

(٢٩) برهان غليون : المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، مرجع سابق ، ص ٢١ .

(٣٠) سموحى فوق العادة : معجم الدبلوماسية (بيروت: دار الجيل ١٩٦٨م) ص ٢٦٧ .

(٣١) أحمـــد عطية : القامـــوس السياسي (القاهرة : دار النهضة العربية، ١٩٦٨م) ص ٩٦ .

(٣٢) عاطف غيث : قاموس علم الاجتماع (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧م) ص ٢٩٠ .

(33) Webstar. Third Einternational Ictionary Of The English Longuge Spring – Field .Mass.G And C.merrion 1996 Vol.LL P.440.

(٣٤) أحمد سويلم العمرى : معجم العلوم السياسية الميسرة (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٥م) ص ٢١٥ .

(٣٥) عبد الوهاب الكيال : موسوعة السياسة (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٩م) ص ٢٤٤ .

(٣٦) شفيق غربال : الموسوعة العربية الميسرة (القـــاهرة : دار الشـــعبين للطباعـــة ١٩٧٢م) ص ١٨٥ .

(37) Encyclopedia America . VOL 2 (New York Corporation . 1979, P 207 .

(٣٨) محمـــد السيد سليم : منظمة المؤتمر الإسلامى، السياسة الدولية، مرجع سابق، ص ٣١ .

(٣٩) سميرة بحر : مدخل لدراسة الأقليات، مرجع سابق ، ص ١٣، ١٤ .

(٤٠) محمـــد على ضناوى: الأقليات الإسلامية في العالم الإسلامى، مرجع ســـابق ، ص٣ .

(٤١) عبـــد السلام البغدادي : الوحدة الوطنية ومشكلات الأقليات، مرجع سابق ، ص ٨٢ .

(٤٢) عـــادل يونس : العالم الإسلامى اليـــوم (القاهرة : دار ابن ســـينا، ١٩٩٠م) ص ١٢ .

(٤٣) أحمد الرشيدى : منظمة المؤتمر الإسلامى (مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٧) ص ١٣٩ .

(44) David Sillsed : Interntional Encyclopedia Of The Social Scince. VOL 17 New York Macmillon 1968. P. 365 .

(٤٥) عبد السلام البغدادى : الوحدة الوطنية ومشكلات الأقليات، مرجع سابق ، ص ٩٣ .

(٤٦) س . لويد : إفريقيا في عصر التحول الاجتماعي (الكويت: عالم المعرفة، عدد (٢٨) ١٩٩٠) ص ٣٤٥ .

(47)The New Encyclopedia , Op . Cit . P, 261.

(٤٨) عبد السلام البغدادى : الوحدة الوطنية ومشكلات الأقليات ، مرجع سابق ، ص ٨٨ .

(٤٩) محمد على ضناوى : الأقليات الإسلامية فى العالم ،مرجع سابق ، ص ٧٨ .

(٥٠) عادل يونس : العالم الإسلامى اليوم ، مرجع سابق ، ص ١٦ .

(٥١) نيفين مسعد : الأقليات والاستقرار السياسي، مرجع سابق ، ص ٧٥ .

(٥٢) أحمد الرشيدى : منظمة المؤتمر الإسلامى، مرجع سابق ص ١٤٠ .

(٥٣) عبد السلام البغدادي : الوحدة الوطنية ومشكلات الأقليات، مرجع سابق ، ص ٩١ .

(٥٤) محمد عبد الله السمان : محنة الأقليات المسلمة في العالم (القاهرة : دار الاعتصام ١٩٨٩م) ، ص ١٥ .

(٥٥) محمد الغزالي : حقوق الإنسان في الإسلام (القاهرة : دار الدعوة ١٩٩٢م) ، ص ٢٥١ .

(٥٦) حسين مؤنس : عالم الإسلام (القاهرة : دار الزهراء للإعلام العربي ١٩٨٩م) ، ص ٩٥ .

(٥٧) صبري البياتى : العروبة بين الخطابين القومي والديني (بيروت : المستقبل العربي عدد (٣٣٣) ١٩٩٨م) ، ص ٤٦ .

(٥٨) إبراهيم مدكور : معجم العلوم الاجتماعية (الهيئة المصرية للكتاب ١٩٧٥م) ، ص ١٨٨ .

(٥٩) عبد السلام البغدادي : الوحدة الوطنية ومشكلات الأقليات، مرجع سابق ، ص ٩٦ .

(٦٠) رياض عـــزيز : المشكلات السياسية في العالم الثالث (العـــراق: مطبوعـــات جامعة بغداد ١٩٨٩م) ، ص ٤٢٩ .

(٦١) سعد الدين إبراهيم : تأملات في مسألة الأقليات، مرجع سابق ، ص ٤٤ .